الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٠
المعقودة يوم الجمعة
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة ٣٠

الرئيسة : السيدة إسبينوسا (المكسيك)

## المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.30
16 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهـــا (A/51/41 و A/51/90 و A/51/306 و Add.1 و A/51/385 و A/51/424 و A/51/456 و A/51/492)

عرض خاص للتقرير بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306 و Add.1)

١ - السيد غزالي (رئيس الجمعية العامة): أعرب عن ارتياحه لتمكنه من المشاركة في عرض التقرير بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306 و Add.1)، بالرغم من أن قراءة هذه الدراسة الهامة لا تبعث على السرور إذ تثبت القسوة الفائقة التي يفرضها كثير من الأشخاص والحكومات على أكثر الكائنات الحية براءة وضعفا.

٢ - وقال إن حماية الأطفال ورعايتهم غريزة طبيعية متأصلة في جميع المجتمعات وفي جميع العصور ولا يمكن للمرء إلا أن يصاب بالرعب والفزع عندما يتحقق من مدى التنكر لهذه الغريزة المتأصلة ومعرفة مدى ما ينبغي عمله من أجل حماية أبسط الحقوق الأساسية للطفل، وهو الحق في الحياة. وإن الضمير الأخلاقي ليثور على استغلال القصر في الحروب وفي النزاعات العنيفة انتهاكا للقيم العالمية.

٣ - وأعرب عن أسفه لأنه أصبح من المألوف الاستماع إلى حقائق وأرقام تتصل بمختلف أنواع الإجحاف المرتكبة وسرعان ما ينتهي الأمر بصورة آلية إلى تقديم تقارير واعتماد قرارات وإعداد برامج. على أن هذا لا يكفي في هذه الحالة. فمن الأمور الحيوية ألا تقتصر الأمم المتحدة على وصف الحلول دون فرض الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ تدابير تكبح معاملة الأطفال معاملة وحشية. وهذا أمر يمكن القيام به، بل ويجب القيام به.

٤ - ورأى المتكلم أن التدابير الموجهة نحو حماية حقوق الأطفال في المنازعات المسلحة لا يمكن أن تنجح ما لم تصحبها إدانة أخلاقية موجهة للقوى التي تقع عليها أساسا المسؤولية عن الجرائم المرتكبة. وأكد على المسؤولية الأساسية للحكومات والسلطات التشريعية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأشار إلى أن تجارة الأسلحة لا تساعد على العدوان فحسب بل تؤدي أيضا إلى إطالة أمد العنف والمعاناة في الوقت الذي يجري فيه تحقيق مكاسب اقتصادية منها.

٥ - وأضاف أنه قد آن الأوان للحكومات والمجتمعات أن تعلن بصورة قاطعة تأييدها لتنظيم تجارة الأسلحة، وأن تتساءل عن السبب في أن سجل الأسلحة التقليدية بالأمم المتحدة ما زال مجرد حبر على ورق. ومن المؤسف أن الحكومات تولي، بذريعة الحرص على العمالة، اهتماما أكبر لحقوق شركات صناعة الأسلحة مما توليه لضمان حقوق الإنسان، وأهمها حقوق الأطفال في العيش بحرية دون خوف من المنازعات المسلحة أو من العنف. وهذا تخل من الحكومات عن المسؤولية لا يمكن السكوت عليه.

٦ - ومضى يقول إنه يتضح من التقرير بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال عدم توافر القدرة الجماعية لحماية الأطفال من مختلف نتائج النزاع المسلح. فالحكومات لم ترصد الموارد المالية ولا الموارد البشرية اللازمة كما أنها لم تبرهن على توافر ما يلزم من الإشفاق والالتزام والصلابة لتنفيذ التزاماتها الأخلاقية والسياسية والاجتماعية حيال الأطفال. والنقاش حول ما إذا كان الوصول إلى عالم أفضل أمر يأتي بالجهود الفردية أم الجماعية نقاش لم يعد له محل لأن الأمرين وجهان لنفس العملة: فلا يمكن لأحد أن يقوم بشيء دون عون أو إلهام من الآخرين. وبوسع المجتمع الدولي أن يجد في نفسه الشفقة والصلابة اللازمين من أجل حماية جميع الأطفال في العالم. وكل ما يحتاج إليه هو تخصيص قليل من الوقت والطاقة، والتضحية ببعض المكاسب التجارية، كي لا نواجه أبدا بالمزيد من الوجوه التي يعلوها الغم والكرب لأطفال وقعوا في شرك نزاع عنيف أو بدموع اليتامى أو المشوهين.

٧ - واختتم كلمته مؤكدا أن أزمة الضمير هذه ينبغي أن تعم في كل المدارس ومراكز العمل والجمعيات التشريعية. ولن تزداد الشفقة والعدالة إلا عندما يوجد لدى الشعوب والحكومات الحافز، والطريقة الوحيدة لذلك هي تحمل المسؤولية الفردية والجماعية للحيلولة دون استمرار أعمال القسوة بهذه الفظاعة.

٨ - الأمين العام: قال إن المجتمع الدولي يعتمد لأول مرة على دراسة موسعة للحالة الصعبة التي يواجهها الأطفال الذين وقعوا في شرك النزاعات المسلحة وذلك أمر حيوي في التاريخ الطويل لبحث الإنسانية عن السلام. ولقد أوضح التقرير بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306 و Add.1) الأهمية المحورية للأطفال وحقوقهم في البرامج المتصلة بالسلام والأمن والشؤون السياسية والعسكرية والإنسانية. كما يشكل التقرير إسهاما هاما في مجموعة مبادئ التعاون الدولي التي ترسخت منذ ثلاثة قرون بهدف منع النزاع والحد من قسوة الحرب وتقديم المساعدة لضحاياها. ويمثل أيضا تحديا لنهج منظومة الأمم المتحدة في التصدي لانتهاكات حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

٩ - وأضاف أن تلك الدراسة هي نتيجة مشاورات موسعة من مختلف الأنواع شملت حلقات دراسية في جميع مناطق العالم، وزيارات إلى مناطق النزاع، ودراسات مواضيعية قام بها خبراء من مختلف التخصصات، ومناقشات بين شخصيات بارزة، وعمليات تبادل آراء بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وحركات المعارضة المسلحة والأطفال أنفسهم. ونستمع بين سطور هذه الوثيقة إلى النداء العاجل الموجه من الأطفال من ضحايا حالات النزاع المسلح. ويمثل هذا في حد ذاته نجاحا. بيد أن الدراسة لا تقتصر على سرد الوقائع وتقديم التحاليل بل تقترح أيضا برنامج عمل من أجل تحسين الحماية والاهتمام الموجه لأولئك الأطفال والحيلولة دون نشوب النزاع.

١٠ - وذكّر الأمين العام بما سبق أن قاله عند تقديمه، قبل ما لا يزيد عن شهر واحد، تقريرا للجمعية العامة عن التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ من أن الاستثمار في الأطفال هو الطريق صوب تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن الأطفال يمكنهم أيضا أن يفتحوا الطريق أمام السلام. وينبغي أن يكون وجه الطفل هو الرمز الذي يظهر على رايات الحركات الجديدة من أجل السلام

التي لا بد من قيامها للحيلولة دون انتشار الأسلحة والكراهية. ويجب الكف عن تعريض الأجيال الجديدة للفظائع وأوجه الحرمان القاسية التي فرضت عليها وما زالت تفرض أثناء هذا القرن في سائر أرجاء العالم، والتي تشكل وصمة عار في جبين البشرية جمعاء.

١١ - وفيما يتعلق بالخطر الذي يمثله الجوع الذي يهدد الأطفال في شرق زائير، أعرب عن الانشغال البالغ إزاء الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا حيث يوجد ما لا يقل عن مليون لاجئ، أغلبهم من النساء والأطفال، يعانون من التشرد في وسط حالة انعدام أمن كامل وحرمان شديد. وذكر أن التطبيق الفوري للتوصيات المفصلة الواردة في التقرير الذي تجري دراسته سيسمح بالتخفيف من حدة معاناة الأطفال المتضررين ويساعد أيضا في التعجيل بإيجاد حلول على المدى الأطول للمشاكل المعقدة التي تواجهها هذه المنطقة دون الإقليمية.

١٢ - ووجه نداء إلى الدول الأعضاء لدراسة التوصيات الواردة في الدراسة في مجموعها وكل توصية منها على حدة دراسة دقيقة، وضمان تنفيذها تنفيذا فعالا. وحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني على تعبئة الجهود لإيجاد وسائل لإقامة منطقة سلام من أجل الأطفال في عالم يمضي قدما بتصميم تجاه نبذ الحروب.

١٣ - السيدة ماتشيل (الخبيرة المعينة من قِبَل الأمين العام): عرضت التقرير بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306 و Add.1) فقالت إن هذا التقرير الذي أعد تنفيذا لما ورد في قرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨ هو إشادة بذكرى ملايين الأطفال الذين لقوا حتفهم أو جرحوا أو فقدوا القدرة على الحركة نتيجة للنزاعات المسلحة، ناهيك عن الأزمة الجوهرية التي تمر بها حضارتنا. والنزاعات المسلحة شاهد على أن المجتمع الدولي لم يعرف بعد كيف يوفر الحماية والرعاية لأطفاله.

١٤ - وأضافت أن تنفيذ نتائج الدراسة سيسمح بفتح باب الأمل أمام تسوية هذه المشكلة نظرا لأن الأطفال يمكن أن يصبحوا قوة توحد بين مختلف الجماعات. وقد بذلت جهود كثيرة من أجل التخفيف من حدة معاناة الأطفال ضحايا النزاعات، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ذلك أن الحديث عن أرقام الجرحى أو الموتى، والمرضى والمصابين بسوء التغذية، وإتلاف المحاصيل وما يترتب عليه من آثار خطيرة بالنسبة للأطفال هو تناول لمجرد جزء من ظاهرة كبرى. فكثير من النزاعات الحالية استمر طوال جيل كامل. والكثير من آثار نزاعات عديدة يظل غير مرئي. وليس في مقدور الأرقام أن تظهر وجوه الاختلال العاطفي والنفسي، كما أنه ليس في مقدور الإحصاءات أن تعطي تقييما كميا للمعاناة ولا لليأس، ولا أن توضح الأسى والإحساس بالغربة لدى الأطفال الذين تتقوض ثقتهم في الراشدين أو الذين يدمر مفهومهم للعالم.

١٥ - ومضت قائلة إنه طال أمد السكوت على هذه الآثار لاعتبارها آثارا جانبية تدعو إلى الأسف ولكنها ضرورة من ضرورات الحرب. بيد أن الواقع يشير إلى أن الأطفال ليسوا مجرد ضحايا بالصدفة بل هم هدف

للقرارات المتعمدة التي يتخذها الراشدون عن علم. وتتسم غالبية النزاعات باستغلال مشاكل ذات طابع عرقي أو ديني لخدمة مصالح شخصية أو مصالح ضيقة لمجموعات معينة وبإخفاء الأسباب الرئيسية التي ساهمت في انفراط الأمن العام وإضعاف مؤسسات الدولة.

١٦ - وأردفت تقول إن انتشار الأسلحة المنخفضة التكلفة قد أسهم أيضا في تحول أساليب الحرب مما يسمح للأطراف المتحاربة بالإبقاء على حالة النزاع المسلح كحالة دائمة تقريبا. وهذه الأسلحة بسيطة حتى أن الطفل الذي يبلغ ١٠ سنوات من العمر يمكنه استخدامها مما أغرى الراشدين باستخدام القصر كمقاتلين من خلال التجنيد القسري والاختطاف وغير ذلك من الوسائل؛ إلا أن من القصر كذلك من ينضمون طوعا إلى أحد الأطراف المتحاربة من أجل البقاء على قيد الحياة أو توفير الحماية لأسرهم، بالرغم من أن ذلك يضطرهم في بعض الأحيان إلى الاشتراك في أفعال تتسم بالعنف البالغ، بما في ذلك أفعال موجهة ضد مجتمعاتهم المحلية نفسها.

١٧ - وحثت الدول التي وافقت على مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل أن تحظر تجنيد القصر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ومشاركتهم في النزاع المسلح. وأكدت ضرورة التوصل إلى توافق عالمي في الآراء على رفض هذا الاستغلال الأرعن للأطفال.

١٨ - وأعربت عن ترحيبها بأوجه التقدم المحرزة في سبيل تنفيذ الحظر الدولي على استخدام الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها والاتجار بها وتكديسها. وأضافت أن هذا لا يكفي لأن من الضروري حماية الأطفال مما يربو على ١١٠ ملايين لغم موزعة في سائر أرجاء العالم. وأوصت في هذا الصدد ببرنامج يوجه نحو بلوغ ثلاثة أهداف: إزالة الألغام كواجب إنساني، والعمل على توعية الأطفال والنساء بالأخطار التي تمثلها الألغام، وإعادة تأهيل بالنسبة لجميع الأطفال.

١٩ - وفيما يتعلق بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف التي توجه ضد المرأة والطفلة وتستخدم في النزاعات المسلحة كأسلحة تكتيكية من أسلحة الحرب، قالت إنه يجب المعاقبة على تلك الجرائم بوصفها انتهاكا للقانون الدولي. ويجب إصدار التعليمات الملزمة للعسكريين، بمن فيهم قوات حفظ السلام، باحترام مسؤولياتهم تجاه الأطفال والنساء، ويجب الإصرار على توفير الضروريات النفسية - الاجتماعية ومستلزمات الصحة الإنجابية للطفلة والمرأة، وذلك أولا وقبل كل شيء في مخيمات اللاجئين والمشردين.

٢٠ - وقالت إن على الحكومات أن تتحمل مسؤوليتها الأساسية عن توفير الحماية للطفولة من آثار النزاع المسلح، وبالتأكيد عن الحيلولة دون وقوعها. وقد أثبت التقرير ضرورة توفر الالتزام السياسي الوطيد وترسخ التعاون الدولي ووجود دعم متضافر من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل توفير الحماية الجماعية للأطفال من فظائع الحرب.

٢١ - وشددت على أن الحرب تنتهك جميع حقوق الطفل، وأن أي أذى يعاني منه الأطفال إنما يعد إهانة للدوافع الإنسانية التي ألهمت إعداد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. ولن تحقق هذه الاتفاقية وغيرها من الصكوك الدولية أثرها إلا عندما يعم الإلمام بها وتفهمها وتنفيذها على جميع المستويات. وفي حالات النزاع يجب اعتبار الأطفال هدفا ذا أولوية في جميع الأنشطة الإنسانية وأنشطة التنمية فضلا عن الأنشطة المتصلة بحقـــوق الإنسان. ويجب إدماج تقديم التقارير بشأن انتهاكات حقوق الطفل في الآليات القائمة أو في غيرها من الآليات التي يتعين إنشاؤها بأسرع ما يمكن.

٢٢ - وأوضحت أنه من الضروري أن تتضمن المساعدة الإنسانية أيضا حماية حقوق الأطفال بما في ذلك حمايتهم في حالات النزاع المسلح. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين اتخاذ تدابير من أجل النهوض بصحة الأطفال وتغذيتهم ورفاههم النفسي وتعليمهم، كما يتعين توجيه تلك التدابير نحو تأهيل الأطفال في أعقاب النزاعات، ومراعاة احتياجات الأطفال والنساء في المساعي التي تبذل لتسوية النزاعات وتنفيذ اتفاقات السلام.

٢٣ - وفي خاتمة المطاف، ذكرت أن التقرير ينادي باتخاذ تدابير من أجل مواجهة الأسباب الجذرية للعنف. وتحقيقا لهذه الغاية، على المجتمع الدولي أن يتخلى عن خموله السياسي وأن يبذل قصارى الجهد الممكن من أجل الحيلولة دون تفاقم حالات النزاع المسلح. ومن هذا المنطلق، ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة ونشطة من أجل الحيلولة دون وقوع عمليات إبادة جماعية أخرى في منطقة البحيرات الكبرى.

٢٤ - وتابعت كلمتها قائلة إن من المهم مواصلة جمع المعلومات بشأن حالة الأطفال والسياسات المنتهجة من أجل تحسينها. وبهذه الطريقة، يمكن تعيين الأولويات، وتقييم التقدم المحرز، وتحديد الصعوبات التي تواجهها العملية. وهذا هو السبب في أن التقرير يوصي بتعيين ممثل خاص للأمين العام يعني بالطفولة والنزاع المسلح كي يعمل بالتعاون مع الأجهزة الإقليمية والحكومات والمجتمع المدني على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

٢٥ - واختتمت كلمتها قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن من أجل توفير الحماية للأطفال وضمان مستقبل أفضل لهم. وعليه أن يعطي أولوية للأطفال في برامج حقوق الإنسان والتنمية وحفظ السلام والأمن. على أن توفير الحماية للأطفال أثناء النزاع المسلح يتطلب توافر إرادة سياسية رئيسية ووجود إشراف وتعاون. ولذا، فإن على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لترجمة ما يساوره من سخط الى تدابير ملموسة.

٢٦ - السيدة بيلامي (المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة): قالت إن التقرير المتعلق بآثار النزاع المسلح على الأطفال، الذي أعدته السيدة غراسا ماتشيل، يوفر لجميع الأطفال أسبابا للأمل، ولا سيما الأطفال الذين يعانون من حالات النزاع المسلح، لأنه يبين أن المجتمع الدولي ليس على استعداد لأن يسمح بأن تستمر معاناة الأطفال نتيجة لعجز الكبار عن حل الخلافات بالوسائل السلمية.

٢٧ - وأضافت قائلة إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد أنشئت منذ ٥٠ عاما بهدف مساعدة جيل من الأطفال عانى من نزاع عسكري عالمي رهيب. ومع ذلك، ورغم مضي نصف قرن، فإنه لا يـــزال يتعين مواجهة حالات النزاع المسلح. وتحاول اليونيسيف تخفيف حدة المعاناة التي يعيشها الأطفال المتأثرون بالحروب في كثير من المناطق - من شرق زائير حتى شمال أوغندا، ومن البوسنة حتى ليبريا - ولكنها تدرك ضرورة زيادة المساعدة التي تقدم لهم.

٢٨ - ومضت إلى القول إن هذا هو السبب الذي حمل اليونيسيف على أن تسهم، بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان، في إعداد التقرير، وأن تقدم مساعدة مالية في هذا الصدد، فضلا عن نشر برنامج لمناهضة الحروب لصالح الأطفال كجزء من التقرير المتعلق بحالة الأطفال في العالم، وتؤيد اليونيسيف التوصيات التي أوردتها السيدة ماتشيل في التقرير، وهي تحث المجتمع الدولي على بدء العمل بهذه التوصيات في أقرب وقت ممكن، وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى.

٢٩ - وواصلت كلمتها قائلة إن اليونيسيف تؤيد، على وجه الخصوص، التطبيق العاجل للتوصيات التالية: حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ ووضع حد لتجنيد الأطفال؛ وتعزيز التثقيف قبل النزاعات وفي أثنائها وبعد انتهائها؛ والقضاء على العنف المستند إلى نوع الجنس والاستغلال الجنسي؛ وإيلاء مزيد من العناية للأطفال اللاجئين والمشردين في بلدانهم؛ وتعيين ممثل خاص للأمين العام، من أجل تعزيز العمل الذي تضطلع به اليونيسيف فيما يتعلق بمسألة الأطفال الذين يعانون من حالات النزاع المسلح.

٣٠ - وأنهت كلامها قائلة إن اليونيسيف تناشد جميع الدول وضع حد للفظائع، وحماية الأطفال، وتمكينهم من الحصول على المساعدة، وعلاج المصابين منهم بدنيا ونفسيا، وتعزيز التعليم من أجل السلام والتسامح والتصدي لأسباب النزاعات.

٣١ - السيد سبيث (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أعرب عن تأييده للملاحظات التي وردت في التقرير الذي أعدته السيدة ماتشيل، وخصوصا إعلانها أن إقحام الأطفال في النزاعات المسلحة أمر لا يمكن السكوت عليه. وقال إن عدد المتأثرين بالنزاعات المسلحة من المدنيين يزيد حاليا عن عدد المتأثرين بها من العسكريين، ويشمل هؤلاء عددا كبيرا من الأطفال.

٣٢ - وأضاف قائلا إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يسعى جاهدا إلى الإسهام في حل الأزمة عن طريق الأنشطة التي يضطلع بها من أجل التنمية، قد أنشأ شعبة لمواجهة حالات الطوارئ، وهذه الشعبة تقوم حاليا بتخصيص المزيد من الموارد للعمليات الإنمائية في المناطق المتأثرة بهذه الحالات. فمثلا، توفر الشعبة المساعدة في إعادة الأطفال إلى أوطانهم وفي جمع شملهم بأسرهم، وتعزز تنمية المجتمعات المحلية في أعقاب النزاعات، وذلك في بلدان شتى، كلبنان، وأفغانستان، وطاجيكستان، والبوسنة والهرسك، والسلفادور، والصومال، وكمبوديا. ومن ناحية أخرى، تسهم الشعبة في أنغولا، كما فعلت سابقا في موزامبيق،

في تسريح المقاتلين السابقين ومن بينهم الجنود الأطفال، ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. كما تتعاون في أنشطة إزالة الألغام.

٣٣ - وأعرب عن أسف البرنامج الإنمائي لأن المجتمع الدولي لا يسعى جاهدا في جميع الأوقات لتحسين حالة الأطفال الواقعين ضحية حالات النزاع. ولذا فإنه يحض جميع الدول على تعبئة المزيد من الموارد لحالات الأزمات، واتخاذ تدابير وقائية لمواجهة الأسباب الأساسية للنزاعات، كالفقر وأوضاع عدم المساواة، وفي هذا السياق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في اعتباره أن التنمية المستدامة التي محورها الإنسان هي جزء من حل النزاعات.

٣٤ - السيد فال (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): أشار إلى أن نصف اللاجئين والمشردين بسبب النزاعات المسلحة هم من الأطفال، وأن عدد الجنود الأطفال لا يزال في ازدياد، وأن هناك عددا كبيرا من الأطفال المصابين بصدمات نفسية من جراء التجارب التي خاضوها في النزاعات. وأبرز أن خطورة الحالة التي يواجهها هؤلاء الأطفال تلقى ظلالا كثيفة من الشك على نمائهم المستقبلي، الأمر الذي يحتم إجراء تحليل لأسباب الفظائع المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات، فضلا عن وضع توصيات محددة ومبتكرة للتخفيف من معاناتهم وتحسين مصائرهم. واعترافا بهذه الضرورة، طلبت لجنة حقوق الطفل والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إعداد التقرير الذي قدم توا، والذي يؤكد على ضرورة تطبيق القانون الإنساني وحماية الأطفال في مناطق الحرب، وتلبية احتياجاتهم ورفع سن التجنيد في القوات المسلحة.

٣٥ - وأشار إلى أن التقرير يؤكد أيضا أهمية التعاون الدولي من أجل الاضطلاع بأنشطة لتعزيز حقوق الطفل. ولذا، سيتعاون مركز حقوق الإنسان مع هيئات أخرى في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، وستكون لجنة حقوق الطفل مركز التنسيق للتعاون الدولي في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، سيجرى تشجيع الدراسة المنهجية لهذه المسألة في الهيئات المختلفة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وفي الآليات الأخرى المناسبة، ليس بغرض الحد من آثار النزاعات المسلحة فحسب بل أيضا من أجل مساعدة البلدان أثناء مرحلة التعمير. وفي هذا السياق، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فعلا في مشاورات من أجل وضع برنامج خاص يرمي إلى تعزيز تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل. والمرجو أن يكون التقرير منطلقا لجهود تُمكّن المؤسسات الدولية والحكومات من منع انتهاكات حقوق الطفل في حالات النزاع المسلح.

٣٦ - السيد جيسين - بيترسين (مدير مكتب الاتصال التابع لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين في نيويورك): قال إن المفوضية تقوم حاليا بتقديم المساعدة إلى ٢٦ مليون لاجئ ومشرد بسبب الحروب والنزاعات الأهلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأكثر من نصف هؤلاء الأشخاص أطفال ومراهقون.

٣٧ - ووصف التقرير المتعلق بآثار النزاع المسلح على الأطفال بأنه يتيح إطارا فريدا لدراسة مفهوم المساعدة الإنسانية في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. وذكر في هذا السياق، أن السياسة والمبادئ

التوجيهية المتعلقة بالأطفال التي تسير عليها المفوضية مستلهمة من اتفاقية حقوق الطفل. ومن ثم، فإن برامج تدريب موظفي المفوضية تشدد على حقوق الطفل، حرصا على التعرف على الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الحقوق. ومن خلال هذا التدريب، يستطيع أعضاء أفرقة مواجهة حالات الطوارئ أن يقيّموا أيضا الاحتمالات الموجودة لانتهاك حقوق المرأة والطفل في الحالة التي يكونون بصددها. وترى المفوضية أن خطط وبرامج الطوارئ ينبغي أن تركز على اتخاذ تدابير لمنع الاعتداء الجنسي والتمييز لدى توزيع مواد الإغاثة ومنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة. ولهذا السبب، ستشرع المفوضية، بالاشتراك مع اليونيسيف وتحالف إنقاذ الطفولة، في تنفيذ برامج تدريبية لموظفي الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٣٨ - وأردف قائلا إن المفوضية، اعترافا منها بالأهمية التي يوليها التقرير للتعليم بقصد مساعدة الأطفال الهاربين من مناطق الحرب، ستخصص موارد في الميزانية لكي يتسنى بدء أنشطة تعليمية بأسرع ما يمكن في حالات الطوارئ المستقبلية.

٣٩ - وتابع كلامه قائلا إنه في عصر يتسم بكثرة حالات الطوارئ، تتسبب صعوبات التمويل في تعويق الجهود الرامية إلى ضمان تعليم الأطفال اللاجئين ذكورا وإناثا. وتتعاون المفوضية حاليا مع اليونيسيف ومنظمات أخرى من أجل وضع برامج ملائمة وتعبئة الأموال الإضافية اللازمة. ويسجل التقرير أن المراهقين كثيرا ما يُنسون لدى الاضطلاع بالأنشطة في حالات النزاع المسلحة ونزوح السكان. وهذا النسيان يمكن أن تترتب عليه نتائج قاتلة، بالنظر إلى انتشار وباء الإيدز، حيث أن ٦٠ في المائة من الحالات الجديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب هي حالات صغار تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما و ٢٤ عاما. وقد شرعت المفوضية بالفعل، بالتعاون مع ٥٠ هيئة أخرى، في تعزيز أنشطتها الرامية إلى تنفيذ برامج متكاملة في مجال الصحة الإنجابية، على أن من الضروري للغاية الإسراع بتوفير هذه الخدمات الصحية الهامة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالجنود الأطفال، قال إن المفوضية ترحب بدراسة السيدة ماتشيل، وتؤيد العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بصياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة، كما تؤيد التوصية الداعية إلى قيام اليونيسيف والمفوضية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية بشن حملة عالمية بهدف حظر تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في القوات المسلحة.

٤١ - وتطرق إلى موضوع الألغام الأرضية فقال إن لها آثارا فتاكة ومتعددة، وهي تؤدي، في جملة أمور، إلى عرقلة عودة مئات الآلاف من الأطفال المشردين واللاجئين إلى ديارهم وأثنى على الدراسة لتوفيرها مزيدا من الأدلة على ضرورة قيام الحكومات بحظر هذه الألغام حظرا تاما.

٤٢ - وأنهى كلامه قائلا إن مذكرة التفاهم بين اليونيسيف والمفوضية تتيح فرصا لتعزيز وتنسيق البرامج المضطلع بها لصالح النساء والأطفال والمراهقين. ورغم قيام آليات ترمي إلى كفالة الاستجابة الكافية والمناسبة لحماية النساء والأطفال، تظل هناك صعوبة عملية في كفالة جعل احترام حقوقهما جزءا لا يتجزأ من إعداد البرامج والأنشطة في كلتا المنظمتين. والدراسة، وخاصة التوصيات الواردة فيها، يُبينان السبيل الذي ينبغي اتباعه.

٤٣ - السيدة بوميتا (نائبة رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن التقرير المتعدد التخصصات المقدم من السيدة ماتشيل يدعو المجتمع الدولي لا إلى مجرد التأمل، بل إلى القيام كذلك بتعبئة عامة لصالح الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقد اعتمد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، خطة عمل ترمي إلى حظر تجنيد من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وتيسير عودة الجنود الأطفال إلى الحياة المدنية. وقد شُرع أيضا في حملة ضد الألغام.

٤٤ - وأضافت قائلة إن برنامج أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية له أولويتان هما: تقديم المساعدة الفورية والعاجلة إلى الضحايا، والسعي إلى إيجاد آليات مناسبة لتحسين حمايتهم. وللجنة برامج محددة تعطي أولوية للسكان المدنيين وتستهدف الأطفال بصورة مباشرة، ومن ذلك مثلا: تسجيل الأطفال غير المصحوبين بذويهم، ولم شمل الأسر، وتقديم المساعدة الطبية.

٤٥ - وتابعت قائلة إنه يجدر التنويه أيضا بالحملات الرامية إلى التوعية بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، لأن حماية الضحايا لن تقوم على أسس متينة إلا بوجود الانضباط في القوات المسلحة وتوفر الاحترام للمبادئ الأخلاقية العالمية. وينبغي ألا يغيب عن البال أن هذه الحماية، التي تفترض سلفا قيام حوار مستمر مع أطراف النزاع، تكتنفها تعقيدات وأخطار متزايدة بسبب آثار الفراغ السياسي والقضائي والأخلاقي الذي نددت به السيدة ماتشيل.

٤٦ - واستطردت قائلة إن التجاوزات والانتهاكات التي تحدث في جميع أنحاء العالم تقريبا تعود إلى عدم توافر الإرادة لدى أطراف النزاع أو الحكومات لتطبيق القواعد القانونية ذات الصلة. فلا سبيل إلى احترام مبدأ حماية السكان المدنيين في الوقت الذي تستهدف فيه الاستراتيجية العسكرية إبادتهم على وجه التحديد. وأعربت عن أسفها لأن هذه الممارسات الشاذة تحدث على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي دون أن يحرك لها ساكنا. ومع ذلك كله، ينبغي تذكر أن الدول الأطراف في معاهدات جنيف قد تعهدت باحترام هذا المبدأ وبكفالة احترامه. ولا يمكن أن تحل المساعدة الإنسانية محل الإجراءات الواجبة على الدول، ولذا فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تؤيد بشدة إنشاء محكمة جنائية دولية حيث أن إفلات مجرمي الحرب من العقاب مما يعوق إعادة تهيئة جو من الثقة والسلام والاستقرار. كما يلزم اتخاذ تدابير أخرى منها حظر إنتاج واستعمال الألغام المضادة للأفراد، وعدم انتشار الأسلحة الخفيفة في المناطق التي بها نزاعات معلنة أو كامنة.

٤٧ - واستدركت قائلة إنه لا ينبغي الاستهانة بالصعوبات التي تكتنف السعي إلى تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق يُعد انتشار النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى درسا ينبغي أن نتعظ به. ورغم الحالة البالغة الكآبة والمأساوية التي يشهدها العالم اليوم، فإن ثمة شيئا يدعو إلى الأمل: وهو الأطفال ذاتهم، وحالة الاستنفار المتولدة من أجلهم. فكل هذه الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها حركة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إنما نشأت نتيجة المشاعر التي أيقظتها معركة سولفيرينو والمصير الذي آل إليه ضحاياها.

٤٨ - السيدة رودريغيز (موزامبيق): قالت إن الحالة التي يعاني منها اليوم كثير من الأطفال مفزعة، ولا سيما في البلدان النامية، من أمثال موزامبيق، حيث أن الفقر المدقع السائد يحرمهم من الاحتياجات الأساسية اللازمة لنموهم. ولا شك أن الأطفال في النزاعات المسلحة يمثلون مشكلة من أخطر مشاكل عالم اليوم، لا لأنهم يفتقرون إلى الحماية فحسب، بل لأنهم يستخدمون كأدوات وأهداف للحرب في آن واحد. وأكدت أن موت مليوني طفل، وإصابة ستة ملايين طفل بجراح خطيرة أو تشوههم لمدى الحياة خلال العقد الأخير أمور لا بد أن تثير قلقا عميقا لدى المجتمع الدولي. وقالت إنه في نفس هذه اللحظة يموت أطفال في أنغولا والصومال وليبريا ومنطقة البحيرات الكبرى وأفغانستان وفي كثير من المناطق الأخرى.

٤٩ - وأضافت أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ١٥٧/٤٨، أن تتناول هذه المشكلة المعقدة والمتعددة الأبعاد، وطلبت إلى الأمين العام أن يعين خبيرا، يعمل بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لإجراء دراسة شاملة لهذه المشكلة. وأعربت عن الفخر الذي تشعر به موزامبيق لأن الأمين العام للأمم المتحدة قد اختار سيدة من خيرة نسائها لإجراء هذه الدراسة، ففي هذا اعتراف بالدور الذي تؤديه السيدة غراسا ماتشيل في موزامبيق وعلى الصعيد الدولي معا.

٥٠ - وتابعت قائلة إن الحالة الحرجة التي عانى منها كثير من الأطفال الموزامبيقيين خلال السنوات الطويلة التي استمر فيها النزاع في البلد، والصعوبات اللاحقة كانت مصدر إلهام قويا للسيدة ماتشيل في هذه الدراسة. ومن الجدير بالذكر أن السيدة ماتشيل تنتمي إلى الجنوب الأفريقي، وهي منطقة راح فيها ملايين من الأطفال، عرفوا باسم "الطفولة على خط المجابهة"، ضحايا أبرياء لشتى صنوف النزاعات. ولا تزال نتائج المأساة التي خلفها نظام الفصل العنصري قائمة في جنوب أفريقيا حتى الآن.

٥١ - ومضت تقول إن عملية السلم في موزامبيق أتاحت عودة حوالي ١,٧ مليون من الموزامبيقيين، غالبيتهم من الأطفال والنساء، بفضل عملية إعادة للوطن تعتبر أكبر عملية قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السنوات الأخيرة. فإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة التعمير والتنمية تشكل عناصر رئيسية في الخطة الخمسية التي اعتمدتها حكومة موزامبيق بعد أول انتخابات عامة أجريت في البلد. وبدعم من المجتمع الدولي، يتم في البلد تأمين الظروف التي لا غنى عنها لرعاية أضعف فئات السكان، ومنها فئة الأطفال. وقد تم إعادة لم شمل كثير من هؤلاء الأطفال مع أسرهم، أو مع أسر جديدة في حالة الأطفال الذين فقدوا والديهم.

٥٢ - وأبرزت أن السلام جاء في موزامبيق نتيجة لتصميم الشعب على القبول بالتعددية، وعلى العيش في وحدة ووئام، وأن استمرار عملية المصالحة ودوام الاستقرار الذي تنعم به موزامبيق اليوم يتوقفان، بدرجة كبيرة، على تحقيق التنمية وعلى حماية وتعليم رجال ونساء المستقبل - أي الأطفال. ولمواجهة نتائج النزاع، أنشأت موزامبيق وزارة التنسيق والعمل الاجتماعي، وهي المؤسسة المسؤولة عن تنسيق جميع الأنشطة في الميدان الاجتماعي. كما أنشئ محفل للحوار الاجتماعي تقوم في إطاره الحكومة والنقابات والشركات الخاصة والمجتمع المدني عموما بتحليل المسائل الأساسية التي يهتم بها البلد اهتماما كبيرا، ولا سيما ما يتصل منها بالخطة الاجتماعية والاقتصادية.

٥٣ - واستطردت قائلة إن الدراسة التي أعدتها السيدة ماتشيل دراسة شاملة ومتكاملة، وقد جرى فيها بحث الواقع الحالي والاتجاهات السائدة والسعي إلى إيجاد حلول، كما تناولت كيفية الحيلولة دون تكرار حالات الخطر. وهي تعرض كذلك جسامة المشكلة بمختلف أوجهها، وتقدم توصيات حسنة التوازن وعملية المنحى تنطبق على مختلف أنواع النزاعات. وأوضحت المتكلمة أن موزامبيق تؤيد هذه التوصيات، وتحث جميع الدول الأعضاء على إقرارها وعلى اعتماد تدابير المتابعة والآليات الملائمة لتنفيذ ما يتفق عليه.

٥٤ - وقالت إنه مع أن المسؤولية الأساسية في تحقيق ذلك تقع على الدول الأعضاء وعلى حكومة كل دولة، فإن من الضروري تقديم المساعدة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموما. وأعلنت تأييد موزامبيق للتوصية بتعيين ممثل خاص للأمين العام للطفولة والنزاعات المسلحة.

٥٥ - وأكدت التزام موزامبيق التزاما نشطا بتنفيذ الاتفاقات والصكوك الدولية التي تعزز حقوق الطفل وتحميها وبالعمل مع بقية أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في البحث عن أنسب الوسائل لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقات والصكوك. ورأت أن إنشاء هيئة الدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بوصفها آلية لمنع النزاعات المسلحة ومعالجتها وحلها، هو بلا شك قرار سليم. وأنه ينبغي لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تبذل جهودا أكبر للحفاظ على الزخم الناشئ عن المشاورات الإقليمية بشأن الدراسة التي أعدتها السيدة ماتشيل. واختتمت قائلة إن البرامج الوطنية والإقليمية والدولية يجب أن تقوم كلها على مبدأ "الأطفال أولا".

٥٦ - السيد كامبيل (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي موجزا المواضيع التي تناولها تقرير السيدة ماتشيل، وقال إن هذه المواضيع كلها مبعث قلق بالغ للمجتمع الدولي، وإن الأحداث الأخيرة في شرق زائير تبرز أهمية هذه المشكلة بشكل أوضح. كما أن التقرير يكتسي مغزى وأهمية وقوة أكبر لأنه وضع بالتعاون مع الدول الأعضاء وهيئات ومنظمات الأمم المتحدة والأجهزة الحكومية وغير الحكومية المعنية، ولأنه يحتوي على شهادات من الأطفال أنفسهم.

٥٧ - وتابع قائلا إنه يؤيد تأييدا قويا تأكيد التقرير بأنه يجب ببساطة، عدم إشراك الأطفال في الحروب، وأنه سيتناول بالتفصيل مختلف التوصيات أثناء البيان الذي سيدلى به في المناقشة العامة بشأن البند المتصل بحقوق الطفل. وأعلن تأييده كذلك للتوصية الداعية إلى تعيين الأمين العام ممثلا خاصا له يعني بالطفولة والنزاعات المسلحة، ويُمنح ولاية مناسبة. وأضاف أن تقرير السيدة ماتشيل ينبغي أن يكون أساسا لبذل جهود متضافرة ترمي إلى التخفيف من آثار النزاعات المسلحة على الأطفال، وينبغي أن يحظى بعملية متابعة مناسبة في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة، خاصة وأن التقرير هو قبل كل شيء نداء للعمل.

٥٨ - السيد كاتارينو (البرتغال): قال إن التقرير الذي قدمته السيدة ماتشيل يعتبر تقريرا ممتازا من عدة نواح. فالمشاركة الواسعة في إعداده كان لها فضل الإسهام في وضع الأطفال في مكان الصدارة في التخطيط السياسي على الصعيدين الوطني والدولي. ولقد خلق التقرير وعيا لا يمكن إنكاره بحالة الأطفال في النزاعات المسلحة، وأثار فيضا من التصميم على تحسين مصيرهم. فالتقرير يضم، في وثيقة واحدة، مختلف الشواغل، التي لم يكن قد سبق أن بحثت بطريقة متكاملة، ويبرز أهمية تنسيق الأنشطة الرامية إلى معالجة المشكلة.

٥٩ - وأعرب عن ترحيب البرتغال بالتوصية بتعيين ممثل خاص لمتابعة هذه الأنشطة وليكون بمثابة مراقب دائم ومنسق للجهود التي تبذلها الحكومات والأجهزة المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقال إن التقرير يبرز أهمية اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية الإنسانية والخاصة بحقوق الإنسان ذات الصلة. وأكد أنه ينبغي العمل على ضمان التقيد بهذه الصكوك، وجعلها دائما مرجعا أخلاقيا وقانونيا للأنشطة التي يقوم بها جميع المهتمين بالأمر، بمن فيهم أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٦٠ - السيد ليغوايلا (بوتسوانا): قال إن عالم اليوم يتهاوى في فراغ أخلاقي يجري فيه قتل الأطفال، أو استغلالهم كجنود، أو تركهم يموتون جوعا، أو تعريضهم لأقسى أشكال الوحشية، ولا يمكن للجنس البشري أن ينحدر إلى ما هو أحط من ذلك. فمنذ زمن طويل ونحن بحاجة إلى هذا التقرير عن الأطفال في النزاعات المسلحة الذي هو تقرير يتضمن أشياء كانت معروفة كلها منذ زمن دون اتخاذ أي إجراء للتخفيف من واقعها الميئس. فهذا التقرير هو تذكير بالإهمال الذي ساد حتى الآن.

٦١ - وتابع قائلا إن بوسعنا أن نشاهد، على شاشات التليفزيون، الأطفال الجنود في ليبريا والصومال وأنغولا، يتنقلون في كافة الأنحاء عرايا الصدر، حفاة الأقدام، ويطلقون الرصاص على بعضهم البعض. هؤلاء هم رجال المستقبل، جيل من البالغين الذين نشأوا في جو يسوده سفك الدماء والحرب. وأكد أنه لم يكن للأمين العام أن يختار شخصا أنسب لإعداد هذا التقرير من السيدة ماتشيل إذ أنها عاشت شخصيا هذه الأهوال. ونادى بمضاعفة الجهود حتى يتاح للأطفال أن ينعموا بطفولتهم ويتلقوا التعليم فيصبحون عند بلوغ سن الرشد، متزنين وقادرين على التمييز بين الخير والشر وعلى احترام قدسية الحياة البشرية.

٦٢ - واختتم قائلا إن بوتسوانا طلبت من أعضاء مجلس الأمن دعوة السيدة ماتشيل لتقديم تقريرها إلى المجلس، وقد لاقى هذا الطلب الموافقة والترحيب.

٦٣ - السيد بيريز-أوتيرمين (أوروغواي): قال إن أفضل استجابة من المجتمع الدولي لهذا التقرير هي تطبيق التوصيات الواردة فيه. وأضاف أن بلده كان من بين البلدان التي سعت إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨ بشأن حماية الأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة. وهو يعتبر هذا التقرير الذي يجري بحثه بمثابة نداء إلى ضمير البشرية. ويرى أنه ينبغي اعتماد تدابير ملموسة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وفي تقديره أنه لا يمكن تحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين إلا عن طريق تحقيق التنمية. ولتحقيق ذلك لا بد من بناء مستقبل تتم فيه رعاية الأطفال وحمايتهم من الأضرار الجسمية والنفسية. واختتم قائلا إن بلده سيتابع عن كثب تطبيق توصيات التقرير.

٦٤ - السيد هورمل (الولايات المتحدة): قال إن توصيات التقرير الذي تنظر فيه اللجنة الثالثة تستحق اهتماما فوريا من قبل المجتمع الدولي. وينبغي أن تستند التدابير التي ستعتمد إلى السوابق القانونية الدولية وأن تتمشى مع التشريعات الوطنية. وينبغي أيضا مراعاة ما يترتب عليها من آثار بالنسبة للموارد.

٦٥ - وتابع قائلا إن من أهم التوصيات التي جاءت في التقرير التوصية بأن يعين الأمين العام ممثلا خاصا للأطفال في حالات النزاع المسلح. وبالرغم من أن هذه التوصية تستحق التأييد، فإنه يرى وجوب بحث إمكانية معالجة هذه المشكلة عن طريق الآليات والأجهزة القائمة فعلا في الأمم المتحدة، وذلك تفاديا لتشتت الموارد والأنشطة.

٦٦ - وتطرق إلى ما جاء في التقرير بشأن النتائج المأساوية التي تخلفها الألغام البرية لدى الأطفال في كثير من البلدان، فقال إن بلده يحث منذ زمن بعيد على التوقيع على اتفاق دولي يحظر استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها، وهو يأمل أن تكلل المفاوضات الجارية في هذا الشأن بالنجاح في أسرع وقت ممكن.

٦٧ - وأعرب عن أمله في أن يكون هذا التقرير حافزا للمجتمع الدولي على اتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وأعلن أن الولايات المتحدة ستسهم إسهاما وطيدا في إقرار التدابير اللازمة لحسم المشاكل التي يتناولها التقرير.

٦٨ - السيد أكاروني (هولندا): قال إنه يرى أن التقرير سيسهم في تعزيز وعي الحكومات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة بآثار حالات النزاع المسلح على الأطفال، ولذا ينبغي نشره داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء.

٦٩ - ورأى أن التقرير يتضمن بعض التوصيات التي تدخل في اختصاص هيئات أخرى للأمم المتحدة، وأنه ينبغي بالتالي توجيه انتباه هذه الهيئات إليها. وقال إن اللجنة الثالثة تدرس الآن بالفعل التوصيات التي تدخل في مجال اختصاصها. ومن الواضح أن التنفيذ الكامل لتوصيات التقرير يقتضي تعيين ممثل خاص للأمين العام، ولذلك يؤيد وفده الاقتراح الوارد في التقرير بهذا الصدد. ووصف التقرير بأنه أهم الوثائق التي يتعين على اللجنة الثالثة النظر فيها في الدورة الحالية.

٧٠ - السيد تشي كريسي (الكاميرون): قال إن بلده يؤيد التوصيات الواردة في التقرير قيد النظر. فينبغي حماية الأطفال من الأضرار البدنية والنفسية الناجمة عن حالات النزاع المسلح، للحيلولة دون أن يصبحوا، وهم كبار، مصادر لمشاكل أكبر بالنسبة للجنس البشري. وأضاف أن البلدان الأفريقية ترى ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لهذه المشكلة، ومن ثم فقد كُرس جزء من الاجتماع الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في الكاميرون مؤخرا للنظر في مشكلة الأطفال في حالات النزاع المسلح.

٧١ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): قالت إن وفدها يوافق على ما ورد في التقرير قيد النظر من أن الأطفال يصبحون بصورة متزايدة من أوائل ضحايا المنازعات المسلحة، وخاصة بسبب انتشار الأسلحة الخفيفة بجميع أنواعها ووجود عدد كبير من الألغام الأرضية التي لم تُفجر. وفيما يتعلق بهذه المشكلة، قالت إن بلدها يؤيد دائما إزالة هذه الأسلحة كما أنه أيد المقترحات الداعية إلى التوصل إلى اتفاق دولي يحظر تصنيعها واستخدامها.

٧٢ - واسترسلت قائلة إن كوستاريكا تؤيد جميع المقترحات الواردة في التقرير. وهي ترى أيضا أن من اللازم وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة، وقد اقترحت تعديل هذه الاتفاقية بحيث يزداد عدد خبراء لجنة حقوق الطفل من ١٠ خبراء إلى ١٨ خبيرا، وذلك لزيادة كفاءة رصد الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف بمقتضى الاتفاقية.

٧٣ - السيد إندكومانا (بوروندي): قال إن محتوى التقرير قيد النظر بليغ جدا ولذا فإن من اللازم متابعته بصورة كافية. ووصف توصياته بأنها مفيدة جدا، ولا سيما منها التوصيات المتصلة بإزالة الألغام الأرضية ومنع النزاعات والتعليم من أجل السلام. وأضاف أنه ينبغي أيضا حماية الأطفال من آثار الحروب، التي تنجم كثيرا عن حالات الفقر المدقع، كما هو الحال في النزاع الحالي في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وهي حروب يتزايد كثيرا تعرض البلدان النامية لها. وأكد أن على المجتمع الدولي أن يقوم بعمل متضافر لإزالة الأسباب الأساسية لهذه المشاكل.

٧٤ - السيد سرقيوه (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه ينبغي تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير قيد النظر. وأضاف أن وفده يولي أهمية خاصة للتوصيات المتعلقة بالجزاءات الاقتصادية المفروضة على البلدان. وكما ورد في الفقرة ١٣٠ من التقرير، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يمتنع عن فرض جزاءات اقتصادية قبل دراسة آثارها على الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع. وفضلا عن ذلك،

وكما ورد في الفقرتين ١٣٤ و ١٣٥ من التقرير، فإنه ينبغي لمجلس الأمن، في حالة قيامه بفرض جزاءات، أن يُحـــدد بوضوح الظـــروف التي ينبغي أن تـُرفـــع فيها هذه الجزاءات إذا لم تحقق النتائج المرجوة، أو الظروف التي يتعين أن تعدل فيها الجزاءات إذا كانت لها آثار سلبية على الأطفال وفئات المجتمع الضعيفة.

٧٥ - السيدة ماتشيل (الخبيرة المـُعيـَّنة من قـِبـَل الأمين العام): أعربت عن شكرها للوفود لما قابلوا به تقريرها من ترحيب. وأضافت أن محتوى التقرير والتوصيات الواردة فيه هما ثمرة عملية تشاور موسعة وطويلة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، شملت زيارات إلى مجتمعات محلية عديدة واستلزمت مشاركة مباشرة من جانب نساء وأطفال، فضلا عن مشاركة المهتمين بالأمر من الأشخاص والمنظمات.

٧٦ - وأكدت أن الاقتراح الداعي إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام يـُعنى بموضوع الأطفال والمنازعات المسلحة اقتراح له أهمية بالغة، وأنه لن يؤدي إلى تشتت الأنشطة، بل، على العكس، سيعزز التعاون بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وسيفيد في تنسيق العمل الذي تضطلع به. وأبدت تفهمها للقلق من الآثار التي قد تترتب في الميزانية على الأخذ بآلية الممثل الخاص، وأوضحت أن هذه الآثار ستكون أقل ما يمكن لأن الأمر سيتخذ طابع مركز صغير للتنسيق، على غرار ما هو حاصل في حالة الممثل الخاص المعني بالأشخاص المشردين داخليا.

٧٧ - وأضافت قائلة إن آلية الممثل الخاص ستكون مؤقتة لأن مهمته ستقتصر على دعم صياغة الخطط اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، ويمكن إلغاؤها عند بدء الاضطلاع بالأنشطة على صعيد مؤسسي. ومن الأمور الإيجابية، في رأيها، أن الدول الأعضاء قد بدأت فعلا، وفق ما ذكره أحد الوفود، في إجراء مشاورات بشأن هذه المسألة.

٧٨ - الرئيسة: أعربت عن تهنئتها وشكرها للسيدة ماتشيل ولجميع أعضاء الفريق الذي شارك في صياغة التقرير المتعلق بآثار النزاع المسلح على الأطفال. وأكدت، في هذا الصدد، أهمية وملائمة التحليل الدقيق للمقترحات الواردة في التقرير وحثت جميع الدول على إيلاء العناية الواجبة لمحتواه.

مناقشة عامة

٧٩ - السيدة بيلامي (المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): قالت إن مسألة الأطفال والحرب لا تحتاج، بالنظر إلى أهميتها، إلى عناية اليونيسيف فحسب بل تحتاج أيضا إلى عناية المجتمع الدولي كله. غير أنه لا ينبغي نسيان أن الأطفال يتعرضون، حتى في وقت السلام، لتهديدات خطيرة لنمائهم وبقائهم، بدءا من الأمراض المعدية وسوء التغذية والأمية، وانتهاء بالعنف والبغاء. وتستهدف الأنشطة الرئيسية لليونيسيف، التي تضطلع بها بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، تحسين حياة هؤلاء الأطفال في العالم أجمع وليس في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة وحدها. ولهـذه الأسباب، فإنها توجه انتباه اللجنة الثالثة إلى تقرير الأمين العام للأمـم المتحدة

عن التقـــدم المحرز في الســـنوات الخمس الأخيرة فـــي بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/51/256).

٨٠ - واسترسلت قائلة إنه قد أحرز منذ عام ١٩٩٠ تقدم ملحوظ على الصعيدين الوطني والإقليمي في منع حالات اعتلال الأطفال ووفياتهم. غير أنه ينبغي التسليم بأنه يجب بذل جهود خاصة لمنع هذه الحالات بدرجة أكبر. كما أن الإحساس قد اشتد بضرورة الاستعجال في العمل على حماية الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة. وتحتاج معالجة هذه المشاكل إلى إرادة سياسية صلبة في نفس الوقت الذي تحتاج فيه إلى مزيد من الموارد المالية. وقد تجلت الإرادة السياسية في التصديق الذي يكاد أن يصبح عالميا على اتفاقية حقوق الطفل، وفي استخدام الحكومات لها كأساس لبرامجها الوطنية المضطلع بها من أجل الطفل، وكذلك في تعاونها مع اليونيسيف. وقد أصبح مما يعد حقوقا الآن تلبية الاحتياجات الأساسية للطفل في مجال الصحة والتغذية السليمة والتعليم ومياه الشرب والتصحاح. وانطلاقا من هذه الزاوية، فإن بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي في السنوات الخمس الأخيرة يمكن أن يسهم في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٨١ - وذكرت أن أهمية المشاركة بين اليونيسيف والحكومات في صياغة برامج التعاون، والمشاركة بين الأمم المتحدة والحكومات المانحة والحكومات المتلقية في إحراز نتائج محددة وملموسة، هي أهم درس يمكن استفادته من الدراسة التي تضمنها التقرير المذكور. ونادت بتوسيع وتعزيز هذه المشاركة في المستقبل. وأكدت أن اليونيسيف تعمل بالاشتراك مع الحكومات المانحة والحكومات المتلقية من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الموارد الداخلية المخصصة للبرامج المضطلع بها من أجل الطفل.

٨٢ - السيد فال (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): قال إن الأنشطة المتصلة بحقوق الطفل والمضطلع بها منذ الدورة السابقة للجمعية العامة تدور أساسا حول خمسة مواضيع رئيسية. أول هذه المواضيع هو تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ولا سيما العمل من أجل التصديق العالمي عليها، الذي يوشك أن يتحقق.

٨٣ - وثانيا، إعداد الدراسة المتعلقة بآثار النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306). وثالثا، التدابير التي أقرها فريقا العمل التابعان للجنة حقوق الإنسان والمكلف أحدهما بصياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق ببيع الأطفال وبغائهم واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية، والآخر بصياغة بروتوكول اختياري يتعلق بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة، ويهدف فيما يهدف إلى تحديد سن الـ ١٨ كحد أدنى للتجنيد في الجيش.

٨٤ - ورابعا، العمل الذي تضطلع به المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية ببيع الأطفال وبغائهم واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية. ونوه في هذا الصدد بانعقاد مؤتمر عالمي في استكهولم في آب/أغسطس من هذا العام لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. وخامسا، أنشطة المفوض السامي لحقوق الإنسان الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات بهدف تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق

الطفل، والمبادرات التي تستهدف الاحتفال في عام ١٩٩٨ بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٨٥ - وأنهى كلمته قائلا إنه رغم التقدم المحرز في هذه الفئات الخمس الكبرى من الأنشطة، فإنه لا يزال أمامنا عمل كثير، وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة الثالثة إيلاء عناية خاصة لمسألة حقوق الطفل الحساسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥